دراسة حول «المشاركة السياسية في الكويت» رصدت الواقع واستشرفت المستقبل

المجتمع الكويتي تميز بارتفاع مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات العامة والنوعية

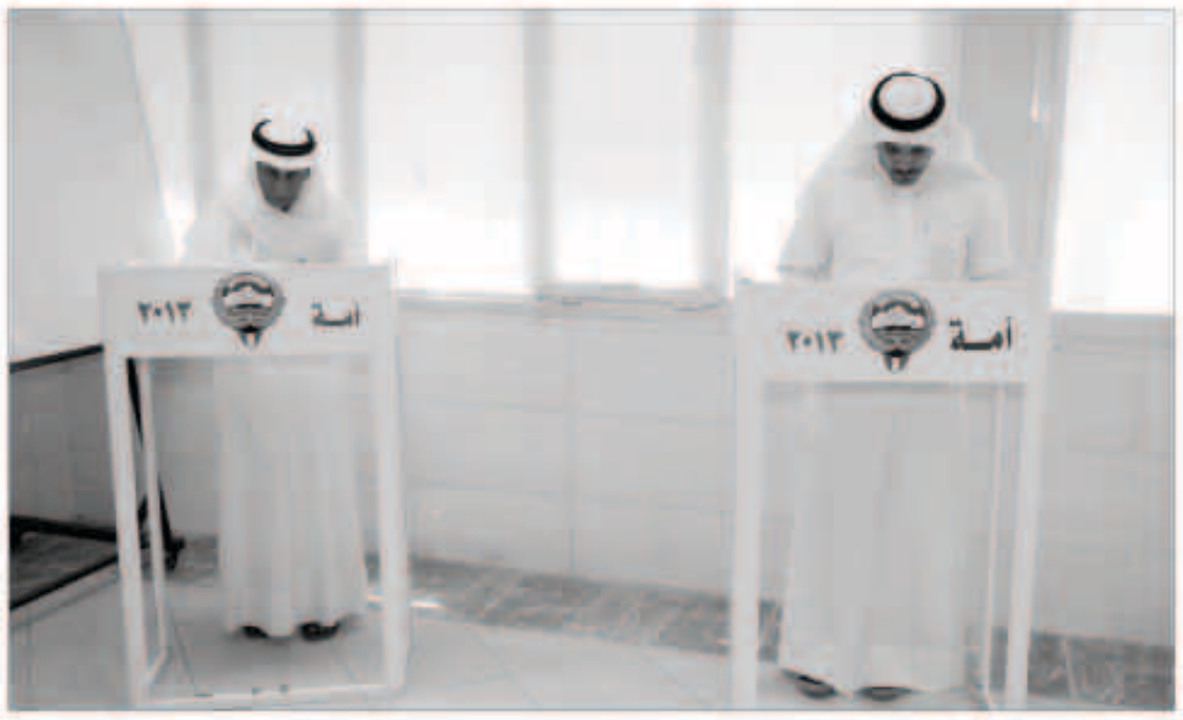

تأليف: الدكتور محمد منيف العجمي
عرض ونقد: السيد أحمد المخازنجي

تمهيد

تعتبر المشاركة السياسية إحدى الأسس التي يستمد منها النظام السياسي لأي دولة شرعيته بما تعنيه من تجسيد للمساهمة الشعبية في العملية السياسية، وتأكيد للحق الديمقراطي وممارسته لدى الأفراد في المجتمع. كما أنها إحدى الركائز التي تقوم عليها الحرية السياسية التي يتوقف نموها وتطورها على مدى إتاحة فرص «حجم» المشاركة أمام فئات وطبقات المجتمع، كحق يتمتع به كل فرد فيه.

أهمية الكتاب

من هنا نبدو لنا أهمية تقديم «عرض وتحليل ونقد» للكتاب الذي صدر بعنوان «المشاركة السياسية في الكويت - رصد الواقع واستشراف المستقبل» للدكتور محمد منيف العجمي.

والكتاب - في الأصل - أطروحة المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة أسيوط بجمهورية مصر العربية.

فصول الكتاب

بلغت نسبة المشاركين أحيانا 88 في المئة من مجتمع البحث وهي نسبة عالية بالمقارنة بكل دول العالم الثالث

يقع الكتاب في «435 ص» أربعمائة وخمسة وثلاثين صفحة من القطاع المتوسط، ويحتوي على ثمانية فصول ومقدمة وخاتمة وقائمة للمراجع باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى «تهميش» للكتاب. أما فصول الكتاب - إجمالاً - فتتناول الموضوعات التالية: المشاركة السياسية - المفهوم والإشكاليات -، المشاركة السياسية في ظل التغيرات العالمية، وتحليل تاريخي للنظام السياسي في المجتمع الكويتي، والمتغيرات الاجتماعية المؤثرة في المشاركة السياسية، والمشاركة السياسية في الكويت - دراسة ميدانية - والإجراءات المنهجية «التي اتبعها المؤلف في هذه الدراسة»، ثم الدراسة الميدانية «وإلقاء الضوء على المشاركة السياسية والوعي السياسي في مجتمع الدراسة» وأخيراً عرض المؤلف لنتائج الدراسة وتوصياتها، وكذلك «أضواء على انتخابات مجلس الأمة الكويتي في مايو 2008م».

موضوعات الكتاب

يستمد الكتاب أهميته من «مشكلة الدراسة» التي تحدد موضوعه الأساسي في السؤال الذي طرحه المؤلف بحثاً عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في عملية المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي، ومحاولته الكشف عنها ودراستها وتحليلها في هذا الكتاب.

وقد سبق المؤلف ذلك - في الفصل الأول - بالحديث عن المفاهيم التي تناولت المشاركة السياسية والقضايا والإشكاليات المرتبطة بهذا المفهوم، والتي تتمثل في التنشئة السياسية، وأشكال وأبعاد المشاركة السياسية، وكذلك مستوياتها ودوافعها ومعوقاتها في المجتمعات المعاصرة بوجه عام.

ثم المتغيرات العالمية «كالعولمة» وتأثيراتها على عملية المشاركة السياسية في ظل تلك المتغيرات العالمية، وربط مفهوم العولمة بمفهوم المشاركة السياسية، ومفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات.. . إلخ، على نحو ما تناوله الكتاب في الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فقد تناول نظام الحكم في الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر «1756» حيث كانت نشأة دولة الكويت على يد الشيخ صباح الأحمد «1756 - 1762» ثم حكام الكويت منذ ذلك التاريخ حتى سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح «2006م» وهو الحاكم الحالي الخامس عشر لدولة الكويت.

وقد عرض المؤلف في ذات الفصل لتطور الحياة السياسية في الكويت بداية من وضع الدستور عام 1962م، ومروراً بمجالس الأمة وتكوينها عبر دوراتها المتتالية، ومنذ عام 1921م - تاريخ أول برلمان كويتي، ولمدة تسعة عشر برلمانا شهدته الكويت حتى البرلمان الحالي، وبما في ذلك مجالس: «الشورى والوطني والتأسيسي».

نتائج الدراسة كشفت أن أبرز دوافع المشاركة في الانتخابات تمثل ارتفاع مستوى الوعي السياسي والانتماء القبلي

ويعتبر الفصل الرابع من الكتاب هو عصب موضوع هذه الدراسة الأكاديمية، حيث يبدأ المؤلف بعرض المتغيرات الاجتماعية للمشاركة السياسية بداية من الأسرة الصغيرة وعلاقتها بالتنشئة السياسية وما يرتبط بها من متغيرات، ثم جماعة الأقران وعلاقتها بالمشاركة السياسية، ووسائل الإعلام وكيف تسهم في المشاركة السياسية وتنشئتها، والمؤسسات الدينية ودورها في عملية التنشئة السياسية. وقد ركز المؤلف في هذا الفصل أيضاً على «متغير فاعل» في تشكيل المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي، ألا وهو «تعديل الدوائر الانتخابية» وعلاقته بالمسيرة الديمقراطية في الكويت، وكذلك تكوين تلك الدوائر الانتخابية وأثرها في تشكيل البنية السياسية للمجتمع الكويتي!

ويأتي الفصلان الخامس والسادس من الكتاب بمثابة «الخلفية» أو الإطار النظري لموضوع الدراسة، حيث عرض في كل منهما للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وشملت تلك الدراسات المجالين العربي والأجنبي على المستويين الموضوعي والمنهجي، وقد تضمن الفصل السادس للكتاب الإطار المنهجي للدراسة، بما شمله من : مشكلة الدراسة وأسباب ودوافع اختيار موضوعها وأهميته العلمية والعملية «الأكاديمية» وفروض الدراسة والمنهج والأدوات والعينة والمعاملات الإحصائية. كما عرض الكتاب - في فصله السابع - للمشاهدات الميدانية المتعلقة بصحيفة «الاستبيان» ودليل دراسة الحالة، وفرز النتائج، للوصول - في نهاية المطاف- لأهم النتائج والتوصيات العلمية وتطبيقاتها التي خلص إليها المؤلف في ضوء معطيات الواقع السياسي في المجتمع الكويتي.

أهم النتائج

خصص المؤلف الفصل الثامن من كتابه لعرض نتائج تلك الدراسة وتوصياتها والتي من أهمها:

1 - تميز المجتمع الكويتي بارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وبصفة خاصة على مستوى المشاركة في الانتخابات العامة والانتخابات النوعية، حيث بلغت نسبة المشاركين فيها 88 في المئة من مجتمع البحث، وهي نسبة عالية بالمقارنة بكل دول العالم الثالث.

2 - في أحد المؤشرات الدالة على الوعي السياسي والمتمثل في معرفة نظام الحكم السياسي القائم - فقد جاءت نتائج الدراسة مؤيدة لارتفاع مستوى الوعي السياسي بنظام الحكم القائم في دولة الكويت فعلى الرغم من شمول العينة لكافة أفراد المجتمع إلا أن نسبة 77.2 في المئة أجابت بأن نظام الحكم هو نظام إمارة وراثية.

3 - كشفت نتائج الدراسة عن أن أبرز دوافع المشاركة في الانتخابات تمثل ارتفاع مستوى الوعي السياسي والانتماء القبلي، وعلى الرغم من أن دوافع المشاركة في الانتخابات العامة قد تعددت ما بين اعتبار أن المشاركة مسئولية - وأن المشاركة حق دستوري يستوجب الحرص عليه، وغير ذلك من الدوافع غير أن الدافع الذي حاز على أكبر نسبة تمثل في الدوافع القبلية، حيث كشفت البيانات الرسمية عما يحتله الانتماء القبلي من ثقل في تشكيل النخبة السياسية في المجتمع الكويتي. «ص 362 من الكتاب».

4 - أكدت الدراسة على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، ارتفع مستوى الوعي السياسي، وكلما ارتفع المستوى الاقتصادي، ارتفع مستوى الوعي السياسي، فثمة علاقة إيجابية إذن بين ارتفاع مستوى التعليم وزيادة المشاركة السياسية على المستويين الكمي والكيفي «ص 364 من الكتاب».

5 - كشفت نتائج الدراسة أيضاً عن الدور الفعّال للأسرة في دفع أفرادها نحو المشاركة في الانتخابات، حيث أجابت نسبة 50 في المئة بأن ذلك يحدث غالباً، وأجابت نسبة 31 في المئة بأن ذلك يحدث أحياناً، بينما أجابت نسبة 19 في المئة بأن ذلك يحدث نادراً، مما يعتبر مؤشراً على دور الأسرة في إثراء عملية المشاركة السياسية، وبصفة خاصة في الانتخابات العامة لمجلس الأمة «ص373 من الكتاب».

6 - كشف الدراسة أيضاً عن وجود دور فاعل ومؤثر لوسائل الإعلام [وأساليب الاتصال الجماهيري] في تنمية الوعي السياسي وزيادة المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي «ص 365، 369 - 370 من الكتاب».

الكويتيون يؤمنون بأن المشاركة مسؤولية وحق دستوري يستوجب الحرص عليه

ملاحظات نقدية

تلك هي أهم النتائج التي يمكن للقارئ أن يخرج بها من قراءته لكتاب «المشاركة السياسية في الكويت.. .» للدكتور / محمد العجمي.

والحقيقة أن لدينا بعض الملاحظات النقدية على الكتاب لابد من إبدائها للمؤلف، لكي يصدر كتابه في طبعة ثانية في أفضل صورة ويكون إضافة للمكتبة العربية في مجاله. وتتمثل تلك الملاحظات فيما يلي:

1 - يمكن للمؤلف الاكتفاء بالفصل الأول: المشاركة السياسية المفهوم والإشكاليا كخلفية أو كإطار نظري لموضوعه الرئيس «المشاركة السياسية في الكويت - رصد الواقع واستشراف المستقبل».

أما تخصيص المؤلف الفصل الثاني: «المشاركة السياسية في ظل التغيرات العالمية» «ص 77 - 122» وتناوله فيه لمفهوم «العولمة» فلا يجد القارئ صلة علمية مباشرة له بموضوع الكتاب!، وأما موضوع «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي» «ص 106-122» فيمكن للمؤلف ضمّه لموضوعات الفصل الأول: «المشاركة السياسية - المفهوم والإشكاليات»، حيث يتناسب ذلك مع موضوعات هذا الفصل، وليس هناك ما يمنع من حذف بقية الصفحات الأخرى « من ص 84 - 97» وكذلك «ص-97 اول/106 من الكتاب» لأن هذه الموضوعات لم تضف جديداً للقارئ ولم تخدم موضوع الدراسة.. فضلاً عن تناول المؤلف لها في صفحات أخرى من كتابه «على سبيل المثال: ص: 188، 192، 199، 208- 214 من الكتاب».

2 - أيضاً السؤال قائم عن «وضعية الولايات المتحدة من النظام العالمي الجديد» «ص 16، 17، 97 - 100» ومدى ارتباطه العلمي المباشر بموضوع «المشاركة السياسية في الكويتي»!! خصوصا إذا كانت أمريكا رفعت شعار: «من ليس معنا فهو ضدنا» على نحو ما أوضح المؤلف ذلك في كتابه؟! «ص 98 من الكتاب».

3 - من حق القارئ الكتاب د. م. العجمي أن يتساءل عن إمكانية الاعتماد - في مجال التحليل العلمي - على مقولات مُرسلة تتسم بالعمومية وتفتقر إلى الدقة العلمية من مثل: «إن مستقبل المشاركة السياسية في الكويت لا يبشر بكثير من الخير.. بالرغم من الشعور بالتفاؤل الحذر.. وإن دور المرأة الكويتية في المشاركة دور سلبي حتى الآن» «ص 347 من الكتاب».

4 - كذلك يتساءل المؤلف نفسه في «نتائج الدراسة عن أهمية القرابة والقبلية في الممارسة السياسية.. وهل تمثل هذه مرحلة في تطور الممارسة السياسية في الكويت؟ وما الإجراءات التي تجعل من القرابة والقبيلة مرحلة مؤقتة في الممارسة السياسية في دولة الكويت؟

ثم يقول: لعل الدراسة تستطيع الإجابة على ذلك في متغيراتها اللاحقة!! «ص363 من الكتاب».

ونحن نقول: أين هي المتغيرات اللاحقة التي تستطيع الإجابة عن أسئلتها تلك، والمؤلف يعرض لنتائج الدراسة ذاتها؟!

5 - في الجزء الأخير من الكتاب وتحت عنوان: «أضواء على انتخابات مايو 2008م» يلاحظ القارئ إسراف المؤلف بشكل واضح في تضمين كتابه «مقتبسات» من جريدة القبس الكويتية وصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» «ص397 من الكتاب». حيث أورد في الأولى ما وصفه كاتبها بـ «المؤشرات الإحصائية للمشهد السياسي» والذي ذكر فيه أعداد المرشحين والسيرة الانتخابية لهم والقوائم التي شملتهم ودوائرهم التي يمثلونها، وأهم الاتجاهات السياسية التي ينتمي إليها هؤلاء المرشحون من «السلف، والوسط، والمحافظون، والليبراليون، والشيعة.. . إلخ» «ص -391 398 من الكتاب». كما أورد تعليق الـ «كريستيان ساينس مونيتور» على انتخابات مجلس الأمة الكويتي، وأيضا إشارة «القبس» للجداول المنشورة بأسماء المرشحين والمرشحات التي تظهر أن هناك 12 مرحلة أعدن ترشيح أنفسهن بانتخابات 2008م بعد التجربة الأولى لهن في عام 2006م «ص -399 404 من الكتاب».

يؤخذ على المؤلف اعتماده في بعض المعلومات على ما استمده من صحف محلية أو أجنبية وليس من مصادرها الأصلية الموثقة

وفي الحقيقة لا يمكن في إطار البحث العلمي الاعتماد على ما تنشره الصحف السيارة من معلومات في هذا الصدد، لأن ما تورده فيها يعتبر - في الغالب - عن آراء أو انطباعات شخصية لأصحابها، مما يصعب التعويل عليه أو أخذه في الاعتبار في منهج التحليل العلمي لقضية من تلك القضايا بالطبع، كما أن الصحف لا تمثل المصادر الرئيسية التي يُعتد بها في هذا المقام!!

ولقد كان بمقدور الباحث / المؤلف / إن أراد التحليل العلمي السليم أو إلقاء الضوء على انتخابات مجلس الأمة عام 2008م، الحصول على المعلومات الموثقة من مصادرها الرسمية، الرجوع إلى وزارة الداخلية وسجلاتها لكونها الجهة الرسمية التي يعول عليها في تلك الحالات، ولأن ما تنشره الصحف يكون عرضه لاحتمالات الخطأ، ومن ثم خطأ الاستنتاج في التحليل!! ويجدر بالمؤلف استبعاد هذا الجزء من صفحات كتابه في طبعة جديدة له، حتى لا يكون عبئا عليه!!

6- يتبقى أن نهيب بالمؤلف د. العجمي أن يضطلع بتصحيح الأخطاء اللغوية والأسلوبية الكثيرة التي وقعت في كتابه، ومنها - على سبيل المثال - قول المؤلف: وهناك اختلاف أيضا من النظم والصواب: وهناك اختلاف بين النظم، وقوله: أما في النظم التنافسية فيعترض، والصواب فيفترض، «ص119 من الكتاب»، وهناك خطأ في كتابه اسم أحمد ديين وصوابه أحمد الديين «ص219 من الكتاب» والهيئة العامة للتعليم، والصواب: والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، «ص 339 من الكتاب» والفقرة «3» السطر الرابع في نفس الصفحة «وارجعت ذلك لرغبة النظام السياسي في الكويت لتفعيل المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية واعتباره شريك في الحكم ومساند له وقت الأزمات» وصحة العبارة هي: «وارجعت ذلك لرغبة النظام السياسي في الكويت تفعيل المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية واعتبارها شريكة في الحكم ومساندة له وقت الأزمات» لأن المشاركة المجتمعية «مؤنثة» كما لا يخفى!!